ظاهرة تعليل الألفاظ

بلقاسم بلعرج
جامعة باجي مختار- الجزائر

من طبيعة العقل البشري أن يتساءل عن الأسباب الكامنة وراء أية ظاهرة مهما يكن نوعها، فيبحث عن تفسيرها بإخضاعها لأحكام يراها منطقية.

والتعليل ركن هام من أركان مناهج البحث في العلوم، فقد أسست الحضارات القديمة العريقة- وخاصة الحضارة اليونانية- أفكارها على العقل، وقد ساعده ذلك في شرح كثير من المعضلات وإيجاد الحلول لها. وبانتشار الإسلام وسط هذه الحضارات صار لزاماً على المسلمين أن يتمثلوا ما يحيط بهم، بشحذ عقولهم وتجريد تعليلاتهم؛ إما ذوداً عن الإسلام كما في علم الكلام، وإما تقعيداً للعلم كما حدث في علمي أصول الفقه والنحو مستخدمين التعليل أداة هامة من أدوات حضارتهم(١).

والتعليل في البيئة الإسلامية أثر من آثار يقظة العقل، التي حدثت في هذه البيئة نتيجة لعوامل تاريخية وجغرافية معروفة. ولا شك في أن النحو العربي نشأ في كنف علوم يتصل معظمها بالدين كالحديث والفقه وعلم الكلام وغير ذلك، فاقتدى النحويون بالمحدثين والمتكلمين والفلاسفة، وتأثروا بمنهج الفقهاء في وضع الأصول والاجتهاد في بناء القواعد اعتماداً على السماع والقياس والإجماع، فطعّموا النحو بشيء من الفلسفة والتعليل.

وما دمنا نتكلم عن العلة، فإنه يصعب علينا تصورها عند من سبقوا سيبويه (ت ١٨٠هـ) من اللغويين والنحاة، إلا أن هذا لا ينفي وجودها في ذهن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) عندما كان يتصدى للفرزدق ويخطئه،

---

(١) التعليل اللغوي عند الكوفيين، مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة ابستمولوجية لجلال شمس الدين، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص٧.

وكذلك عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، عندما كانا يعللان لقراءة قرآنية يقرآنها[١]، بل نذهب إلى أنه يمكننا أن نلتمس بعض التعليل، في ديانات العرب وأمثلتهم وحكمهم، التي كانت لهم قبيل الإسلام[٢].

ويُعدّ الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) أول من أشار إلى التعليل من علماء العربية القدماء حين أجاب أحد رفاقه سأله يوماً عن مصدر تعليلاته، هل أخذها عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة، فهو الذي التمست، وإن لم تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[٣].

---

(١) ينظر تجديد النحو العربي لعفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١م، ص١٥٨- ١٦٠.

(٢) ينظر التعليل اللغوي عند الكوفيين، ص٨.

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس ط٣، بيروت ١٩٧٩م، ص٦٦. والاقتراح للسيوطي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن، ط٢، ١٣٥٩هـ، ص٥٧- ٥٨. وينظر تجديد النحو العربي، ص١٦٠- ١٦١، والتعليل اللغوي عند الكوفيين ص١٢.

وجـــاء بعـــد الخليل علماء آخرون اهتموا بالتعليل أيضاً، وتناولوه من زوايا مختلفة، كالديـــنوري (ت ٢٨٩هـــ)، وابـــن السراج (ت٣١٦ هـــ)، والزجاجي (ت ٣٣٧هـــ)، وابن جني (ت٣٩٢ هـــ)، وابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـــ).

ومـــا دام موضوعنا في تعليل الألفاظ، فإن لكل صيغة علة وإن غمضت، يقـــول ابـــن الأعـــرابي: «الأسماء كلها لعلة خصَّت العربُ ما خصَّت منها، من العـــلل مـــا نعلمه ومنها ما نجهله (...) مكة سميت لجذب الناس إليها، والبصرة ســـميت البصـــرة لـــلحجارة البيض الرخوة بها، والكوفة سميت الكوفة لازدحام الـــناس بها من قولهم: تكوّف الرمل تكوّفاً، إذا ركب بعضُه بعضاً (...) فإن قال قـــائل: لأي عـــلة سمّي الرجلُ رجلاً، والمرأةُ امرأة، والموصلُ موصلاً، ودعد دعداً؟ قلنا: لعللٍ علمتها العربُ، وجهلناها أو بعضها، فلم تَزُل عن العرب حكمةُ العلم بما لحقَنا من غموض العلة، وصعوبة الاستخراج علينا»[1].

وقد درس علماء العربية المبادئ الأساسية في تعليل الصيغ، وأهمها أربعة:

١- **مبدأ الاقتصاد اللغوي:**

لا شـــك فـــي أن لدراسة الخصائص اللغوية قيمة كبرى في ميدان البحث الـــلغوي، فهـــي المنطـــلق الســـليم لكل عمل لغوي، وخاصية الإيجاز من أهم الظواهر التي تمتاز بها اللغة العربية عن باقي اللغات، وقد مدحه العرب وأثنوا عليه كلما تكلموا في لغتهم؛ إذ يكفي أنهم عندما عرّفوا البلاغة جعلوه في معنى من معانيها، فقالوا: البلاغة الإيجاز، تبياناً لقيمته وحرصاً عليه. بل إن الرسول (صـــلى الله عـــليه وسلم) – وهو أفصح العرب– قال: لقد أوتيت جوامع الكلم،

(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط وتصحيح محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الجيل ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د. ت)، ١/٤٠٠.

وإن خير الكلام عند العرب ما قل ودل، فقد جعله فضلاً مما آتاه ربه. فالإيجاز إذاً من أبرز خصائص اللغة العربية؛ نجده في حروفها وألفاظها وتراكيبها، منطوقة أو مكتوبة[1]، من ذلك مثلاً أننا لو ترجمنا كلاماً مكتوباً بإحدى اللغات الأوروبية كانت الترجمة العربية خمس الأصل أو أكثر[2]، وذلك من مزاياها؛ تعبر عن المعنى الكثير باللفظ القليل، وهو ما ينشده الإنسان بطبعه، حيث يميل إلى الاختصار اقتصاداً في المجهود العضلي، وتطغى ظاهرة الاقتصاد على كثير من الظواهر اللغوية وعلى الاستعمال اللغوي عموماً، حين لا يكون هناك لبس أو إبهام، ولا يعد ذلك منقصة في اللغة التي تلجأ إليه، وإنما هو أمر محمود[3]. ولعله الذي دعا العرب إلى تكثير ما يستخفون وتقليل ما يستثقلون، وأيد هذا المبدأ اللغويون المحدثون، فجعلوه أصلاً في كثير من ظواهر التطور الصوتي في لغات عديدة. ولا تقتصر قضية الهروب من الثقل إلى الخفة على الأحكام الصرفية فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى الأحكام النحوية، فكم من صور التأليف يحس الإنسان بنبوها على لسانه، فيحكم بأنها غير مستساغة[4].

والاقتصاد اللغوي المحمود أن يكون هناك تكافؤ وتوازن بين المجهود العضلي أو الفكري وبين الفائدة المرجوة من وراء ذلك، أي أن ما يبذله الإنسان من جهد في صياغة كلمة أو اختيار صيغة من الصيغ يجد له ما يعادله من الفائدة ومن محصول التفاهم بهذه الصيغة المختارة، ومن ثم فالصيغ التي تخل

(١) ينظر نحو وعي لغوي لمازن المبارك، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، بيروت ، ١٩٨٥م، ص٤٧، ٥١، ٥٢.

(٢) المرجع نفسه، ص٦١.

(٣) ينظر من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ١٥٥.

(٤) ينظر القياس في النحو لمنى إلياس، ديوان المطبوعات الجامعية، ط١، الجزائر، ١٩٨٥م، ص٤٩.

بهـــذا التوازن ولا تفي بالغرض الذي من أجله وضعت هي بمثابة جهد ضائع، ولهذا وجب إهمالها[1].

مـــع الإشارة إلى أن هناك فرقاً بين معنى اللفظ وفائدته. فالحرف لا معنى له ولا فائدة إلا إذا تعلق بغيره. والكلمة مفردة لها معنى- ولكنه جزئي- وليس لهـــا فائدة، أما الجملة فلها معنى ولها فائدة، ومهما يكن فلا تكاد تخلو أي صيغة في العربية من فائدة سواء من قريب أو من بعيد.

٢- مبدأ الفرق بين الصيغ وأثره فيها:

ذكـــرنا في الفقرة السابقة أنه لا توجد صيغة في اللغة إلا تسهم في الإفادة، وتـــتغير هـــذه الإفادة بتغير الصيغة. فإذا أصابها تغير لفظي نتج عنه تغير في المعـــنى والإفادة، فكل صيغة تأتي لتؤدي مهمتها أو وظيفتها لا يمكن لغيرها أن يؤديهـــا، ويدعى هذا المبدأ عند العلماء بمبدأ التقابل أو التفاضل: فلو قابلنا بين الـــدال والـــتاء مـــثلاً، وجدنا الأولى تفضل الثانية بصفة الجهر، كما أن الفعل الماضـــي والمضارع متقابلان من حيث المعنى، فالأول يدل على شيء والثاني يـــدل عـــلى شـــيء آخـــر، والتقابل هنا يعني المعارضة، ليعرف وجه التماثل والاختلاف بين شيئين[2].

ولو أخذنا «قال» و«باع» مثلاً، فالقاعدة القياسية تقول إن الألف في الأول أصـــلها واو وفي الثاني أصلها ياء، لكن هناك من الأمثلة ما خالف هذه القاعدة وشـــذ عـــنها، كاســـتحوذ واستصـــوب، إذ صـــحت الواو والياء فيهما، وعدتا صـــحيحتين بالـــرغم من مخالفة القاعدة القياسية في غير ذلك كاستقام واستهان

(١) يـــنظر المـــرجع نفســـه، ص. ن. ويـــنظر دراسة المشتقات العربية وآثارها البلاغية في المعلقات العشر الجاهلية لبنعزوز زبدة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٩م، ص٣٦.

(٢) ينظر دراسة المشتقات العربية، ص٣٧، ٣٨.

واستعان. غير أنه سمع بعض هذه الألفاظ بالإعلال وبعدمه كاستصوب واستصاب، والتصحيح تنبيه على الأصل.

وقد نجد هذا في المصدر أيضاً، كاستحوذ استحواذاً، واستغيل استغيالاً (أي شرب الغيل، وهو لبن الحامل)، ومنه كذلك أغيمت السماء إغياماً. فكل هذه الصيغ تنضوي تحت قانون المخالفة وتغيير المنحى والخروج عن القياس العام. وقد يكون هذا الخروج مناسباً للإطار العام الذي يجمعها، ومنه يتبين الفرق بين الصيغ التي أعلت والتي لم تعل[1].

٣- مبدأ الأصالة والفرعية:

لا يخلو مجال من مجالات البحث اللغوي من فكرة الأصول والفروع، فهي عماد القياس غير أن لفظ الأصل هذا لا يخلو من الغموض؛ فالدارسون اللغويون كانوا يصدرون في ذلك من صور لهذا المفهوم في أذهانهم، دون أن يتطرقوا إليه بجدّ. ومن ثم لا يخلو أن يكون مجرد فكرة مجردة أو صورة ذهنية تعتبر ثابتاً من ثوابت التحليل اللغوي، تردّ إليه أنواع الكلمات المخالفة وتستأنس به شواردها وأوابدها. فإذا ما تمّ ذلك وخضعت لذلك الأصل سهل على النحاة بناء قواعدهم على هذه الأصول[2].

ويعتمد هذا المبدأ على نظرة تاريخية، بحيث إن الصيغ الأصلية ظهرت قبل الفرعية، وأكثر ما تمثلت هذه الفكرة عند علماء الفلسفة والمنطق؛ فقد تطرق أرسطو إلى هذا فيما يسمّى بالمقولات العشر[3]، فجعل الجوهر أصلاً

(١) ينظر هذه الأمور مفصلة في الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت)، ٢/٣٤٢- ٣٥٢.

(٢) ينظر الأصول لتمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م، ص١٢٩، والقياس في النحو، ص٣٢.

(٣) وهي: الجوهر، والأين، والمتى، والوضع، والفعل، والانفعال، والكم، والكيف، والإضافة، والملك.

لها، والباقي أعراضاً له وفروعاً عليه. يمكن لفكر إنساني أن يستغني عنها، فقد مرّ زمان سيطرت فيه الحكمة والفلسفة اليونانية على التفكير البشري، فصار ما جاءوا به من المسلمات وغير قابل للنقاش. وانطلاقاً من هذه الأحكام العقلية ابتدعوا ما أسموه بالمنطق، وبنوا قواعده وأسسه وحدوده، حتى صار علماً قائماً على يد أرسطو، وأعجبت أمم أخرى بهذا المنطق، وحاولت صب لغاتها في قوالبه ومنهم اللغويون العرب، ففي بحوثهم اللغوية من الأقيسة والاستنباطات ما لا يمت لروح العربية بصلة[1].

وعلى هذا الأساس كان العرب يفرقون بين الصيغ التي تدل على الفاعلية أو المفعولية أو الزمانية والمكانية. إن الفرق بين الأشياء والتقابل بينها من الأمور المنطقية التي لا غنى للإنسان عنها في شتى ميادينه الحياتية المختلفة.

وما دام مبدأ الأصالة والفرعية يعتمد على نظرة تاريخية، فإن العلماء- عندما قارنوا بين الصيغ التي بينها قدر من الارتباط أو الاشتراك- جعلوا أقدمها من الناحية التاريخية هو الأصل، وما جاء بعدها هو الفرع، ولذلك عدّوا المفرد أصلاً والمثنى والجمع فرعين عليه، والمذكر أصلاً للمؤنث، والماضي أصلاً للمضارع، والمكبر أصلاً للمصغر، والإعراب أصلاً في الأسماء وفرعاً في الأفعال، والحركات أصولاً وباقي العلامات فروعاً[2].

وما كان يعنيه الخليل ومن جاء بعده من النحاة بكلمة الأصل أو أنه الأول، هو أنه أوفر في النفس ومقدماً في الإحساس على غيره، لا أنه الأسبق

---

(١) ينظر من أسرار اللغة، ص١٣٢، وما بعدها.

(٢) ينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي، هامش ص١٣٠، ١٣١، والقياس في النحو، ص٣٤، والفعل زمانه وأبنيته لإبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٣، بيروت ١٩٨٣م، ص٤٩، ودراسة المشتقات العربية، ص٣٩، ٤٠.

في الاستعمال[1]. وفكرة الأسبق في الوجود من غيره لا تخرج عن حدود الافتراضات التي ينقصها الدليل التاريخي واللغوي، ومن ثم فالطرائق المتبعة في هذا طرائق غير لغوية، لا يستفاد منها للوصول إلى إثبات ما يرونه من آراء في هذه المسائل[2].

٤- مبدأ تداخل اللغات

ورد عن العرب صيغ كثيرة تستعمل بأكثر من وجه، وقد نجدها عند شخص واحد وفي أسلوب واحد، وقد أطلق على هذه الظاهرة اسم «تداخل اللغات» أو «تركب اللغات»، ولكثرة اشتراك هذه الصيغ فيما بينها صارت عند البلاغيين والذين شغفوا بالمحسنات اللفظية مادة صالحة للتورية والتجنيس[3].

وقد أشار ابن جني إلى اطراد هذه الظاهرة اطراداً كبيراً، يقول: «وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به، فإذا ورد شيء من ذلك كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان، فينبغي أن نتأمل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها»[4]. مثال ذلك كأن يجتمع في الكلام الفصيح إشباع ضمة هاء الضمير المتصل للغائب من ناحية وإسكانها من ناحية أخرى، وذلك قول يعلى الأزدي[5]:

---

(١) ينظر الخصائص، ٣٠/٢، والقياس في النحو، ص٣٥.
(٢) ينظر الفعل زمانه وأبنيته، ص٤٩، ٥٠.
(٣) نظر دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط٩، بيروت، ١٩٨١م، ص٣٠٤.
(٤) الخصائص، ٣٧٢/١.
(٥) يتحدث عن برق شاقه وهاجه إلى وطنه.

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهـو[1] ومطـوي[2] مشـتاقان له أرقـان[3]

ومثله ما روي عن قطرب:

وأشـرب الماء ما بي نحوهـو عطش إلا لأن عيونـه سـيل واديهـا

بإشـباع ضـمة الهاء في كل من «أخيله» و«نحوه»، وترك الإشباع في «له» و«عيونه»[4].

ومـن نتائج التداخل خروج العرب من كسر إلى ضم في (فعِل يفعُل)، نحو فضِل يفضُل، ومـتَّ تمـوت، ومـن ضم إلى فتح، أي (فعُل يفعَل)، نحو كُدت تكاد، وهو شاذّ[5]. ويجوز أن يكون ذلك من تداخل اللغات[6].

ومـن نتائجه أيضاً أن يتقارب صوتان أو أكثر في المخرج كحال حروف الصـفير مـثلاً (الزاي والسين والصاد)، فقد روي عن الأصمعي أن رجلين اختـلفا فـي «الصقر» أهو بالصاد أم بالسين؟ فاحتكما إلى رجل، فقال: لا أقول كمـا قلتمـا، إنمـا هو «الزقر»؛ وبهذا أفاد كل واحد من الثلاثة إلى لغته لغتين

---

(١) أنظر إلى مخيلته ودنو مطره.

(٢) تثنية (مطو)، وهو الصاحب والنظير.

(٣) ينظر الخصائص، ١/٣٧٠، ٣٧١.

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، ط٣، بيروت، ١٩٨٣م، ٤/٤٠.

(٥) ينظر المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلـبي وأولاده بمصر، ط١، القاهرة، ١٩٥٤م، ١/٢٥٦، ٢٥٧، والخصائص، ١/٣٧٤ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهـرة، (د.ت)، ٧/١٥٤، وتفسـير الـبحر المحيـط لأبي حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، بيـروت، ١٩٨٣م، ٣/٩٦، والـلهجات العـربية في التراث لأحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا وتونس، ١٩٨٣م، ٢/٥٨٩.

(٦) ينظر الخصائص، ١/٣٧٤.

أخـــريين. وهكـــذا تتداخـــل اللغات[1]. وهو ما يفسر به تعدد قراءة «الصراط» بالصـــــاد والســـين وبالـــزاي[2]. فقبيلة بلعنبر تؤثر الصاد على السين إذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء، وتشمّ قبيلة قيس الصاد زاياً. وأما قبائل عـــذرة وكعـــب وبنـــو القـــين فيبدلونهـــا زايـــاً[3].

ومـــن بيـــن أســـباب الـــتداخل أنه قد يلتقي شخص بآخر فيأخذ كل منهما عن الآخـــر، ويضـــيفه إلى لغـــته، فتـــتركب بذلك لغة ثالثة[4]. ولهذه الظاهرة أمثلة كثيرة ذكرتْها كتب النحو واللغة.

وتفسيرات القدماء وتعليلاتهم لظاهرة تداخل اللغات يبدو عليها- كما ذهب إلى ذلك أحمد علم الدين الجندي، ونحن نؤيده في ذلك- التكلف والصنعة، وهي لا تخـــلو في أغلب الأحوال من كونها دربة ذهنية ورياضة عقلية، لا تخضع لها تفاسير الظواهر اللغوية واللهجية. فالعربي حريص على لغة قومه أشد الحرص،

---

(١) يـــنظر الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وآخـــرين، الهيـــئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، القاهرة، ١٩٨٣م، ٣٦/١ وما بعدها، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق وشرح عبدالعالي سالم مكرم، ط٣، دار الشـــروق، بيـــروت والقاهرة، ١٩٧٩م، ص٦٢، ٦٣، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلســـي، دراســـة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٣م، ١٤٣/١، ١٤٤.

(٢) يـــنظر الخصائص، ٣٨١/١، والمزهر، ٢٦٢/١ وما بعدها، والاقتراح، دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن، ط٢، (د.ت)، ص٢٥، ٢٦.

(٣) يـــنظر عـــلى ســـبيل المثال الكتاب، ٣٨/٤ وما بعدها، والخصائص، ٣٧٤/١- ٣٩٩، والمنصـــف، ٢٥٦/١ وما بعدها، والمزهر، ٢٦٢/١- ٢٦٥، والاقتراح، ص٢٥، ٢٦، واللهجات العربية في التراث، ٢٨٦/٢- ٢٨٨.

(٤) ينظر العين للخليل بن أحمد، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجـــرة، ط٢، ٣٨٢/٨، ولســـان العرب لابن منظور، بناء وترتيب يوسف خياط، دار الجيـــل ودار لسان العـــرب، بيروت، ١٩٨٨م، مادة (نبأ) واللهجات العربية في التراث، ٥٩٠/٢، ٥٩١.

وليس من السهل أن يأخذ صيغة ماضوية من لغة وصيغة مضارعية من لغة أخرى، يدل على ذلك رفض الرسول (صلى الله عليه وسلم) أن يقال له نبيء الله بالهمز، وإنما هو نبيّ الله بدونه، لأن الهمز ليس من لغته. والمرجح أن ما يسميه العلماء «تداخل اللغات» هو إما من بقايا اللغة لم تتكامل ولم تأخذ دورتها التطورية، فجمدت في مرحلة ما من تطور اللغة، وهوما يمكن تسميته «بالمتحجرات اللغوية»(١)، التي تبقى ليستفاد منها تاريخياً، وإما من أخطاء القياس، وإما من أخطاء الأجيال الناشئة أو الرواة في النقل(٢).

وقد ذكر السيوطي أخطاء كثيرة وتحريفات وقع فيها أئمة اللغة، حتى إن الإمام ابن حنبل قال: «ومن يعرى من الخطأ والتصحيف»(٣).

والخلاصة أنه ما دامت اللهجات ظواهر اجتماعية، أي من نتائج العقل الجمعي، وليست فردية، فإخضاعها للقواعد الصارمة وللتنظيمات التي وضعها أئمة اللغة ويدعونها إجحاف في حقها، وأمر لا يقره المنهج اللغوي الحديث.

ملخص باللغة العربية:

تناولت هذه الدراسة أصلاً من أصول النحو وهو التعليل، وبينت أنه ظاهرة إنسانية يميل الإنسان بطبعه إليه، وأن المعرفة مهما تكن لا تخلو من نزعة تبريرية، كما بينت أن التعليل ركيزة الدرس النحو القديم، وهو أعرق الأصول المنهجية التي اعتمد عليها النحاة السابقون، وطريقة يلتجئ إليها النحو ليفسر

(١) وهو ما يشبه إلى حد كبير ما يسميه علماء اللغة المنكر والمتروك والممات، ينظر المزهر، ٢١٤/١.

(٢) وقد أشار إلى هذا إبراهيم أنيس في مقال له بعنوان «تعدد الصيغ في اللغة العربية» مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٥٩/١٣.

(٣) ينظر المزهر، ٣٥٣/٢ وما بعدها، واللهجات العربية في التراث، ٥٩٢/٢.

أســباب الظواهــر اللغوية المقننة، ويبرهن على ما بين شتات المعطيات من تناسق، معــتمدة ظاهــرة تعليل الألفاظ موضوعاً، وأن لكل صيغة علة وإن غمضت، وذلك وفق المبادئ الأساسية التي اعتمدها النحاة في تعليل الصيغ، وهي:

- الاقتصاد اللغوي.
- الفرق بين الصيغ وأثره فيها.
- الأصالة والفرعية.
- تداخل اللغات.